



كلية التربية للعلوم الإنسانية
College of Education for Human Sciences

Journal of Tikrit University for Humanities

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

Dr.Ibtsam Humoud M.Al-Harbi
Nuha Abdulmunem shihab
University of Tikrit-College
Of Education for Human
Cience Department of
Hlstory

Iraqi – Italian Relations (1921-1935)
A B S T R A C T

Keywords: 'italia , aleiraq , mutamar ,
aihtlil , aintidab , qintarat , aistislah ,
aistiqlal , sharikat , easabat al'umam , tunafis
, aistiqlal , sharikat , mandub

Journal of Tikrit University for Humanities
Journal of Tikrit University for Humanities
Journal of Tikrit University for Humanities

The Italian-Iraqi relations were characterized by opportunism and distrust between the two sides, as the economic interests were considered the axis on which they were based. It seized the opportunities to obtain oil investments in Iraq. This became a strategic objective adopted by the fascist government in the long term. The policy of peaceful penetration was adopted in stages starting with obtaining a diplomatic representation in Baghdad, and then Mosul. It devoted its political and economic efforts to reach its objectives which was the Mosul oil and achieved this through the British policy, which worked on rapprochement with Italy and made it the weakest partner in the Iraq oil equation.

العلاقات العراقية – الإيطالية (١٩٢١-١٩٣٥)

أ.م.د. ابتسام حمود محمد- نهى عبدالمعظم شهاب
كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم التاريخ .

ARTICLE INFO

Article history:

Received 10 Jan 2018

Accepted 15 Mar 2018

Available online

الخلاصة

تميزت العلاقات العراقية – الإيطالية بالانتهازية، وعدم الثقة بين الطرفين، إذ تعدُّ المصالح الاقتصادية المحور الذي تستند عليه، فكانت تنتهز الفرص للحصول على فرص استثمارية نفطية في العراق، وأصبح ذلك هدفاً استراتيجياً اعتمدته الحكومة الفاشية على المدى البعيد، فاعتمدت سياسة التغلغل السلمي وعلى مراحل، بدءاً بالحصول على التمثيل الدبلوماسي في بغداد نهاية عام ١٩٢٣، ومن ثم الموصل، وسخرت مجهوداتها السياسية والاقتصادية للوصول إلى أهدافها في نفط العراق وتحقق لها ذلك من خلال السياسة البريطانية التي عملت على التقارب مع إيطاليا وجعلها الشريك الأضعف في معادلة النفط العراقي .

المقدمة

تُعد دراسة موضوع العلاقات الدولية من المواضيع الحيوية المهمة ، لأنها تكشف جوانب مختلفة عن علاقات الدول ، وبناءً على ذلك جاء هذا البحث ليوضح طبيعة العلاقات العراقية الإيطالية، ولما للعراق من أهمية استراتيجية واقتصادية مهمة فان العديد من دول العالم ومنها أوروبا كانت تطمح للحصول على موطنٍ قدم في هذا البلد .

ان المتتبع لجذور المصالح الإيطالية في العراق يجدها تعود الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، اذ كانت إيطاليا تمارس دوراً ثقافياً من خلال البعثات التبشيرية ، كما حاولت الحصول على امتيازات من الدولة العثمانية تمكنها من ان يكون لها قبض السيف في هذا البلد .

وعند تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ فأن إيطاليا كانت تطمح بالحصول على موافقة بريطانيا كونها الدولة المنتدبة على العراق لإقامة علاقات مع العراق، ولا سيما بعد اكتشاف النفط ، اذ حرصت إيطاليا التي كانت من الدول المنتصرة في الحرب ان تحصل على حصة من نفط العراق وهذا تطلب اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين بدأت بقنصلية وتوسعت لتصل الى مستوى سفارة .

البحث يتناول تطور العلاقات العراقية الإيطالية في عام ١٩٢١ عند قيام الدولة العراقية الحديثة الى عام ١٩٣٥ وهي السنة التي احتلت فيها إيطاليا اثيوبيا ، وكان للعراق موقفاً من ذلك الاحتلال كونه عضواً في عصبة الأمم .

اتبع البحث منهجية قامت على مراعاة التسلسل الزمني في عرض العلاقات وعلى اساس ذلك تم تقسيم البحث الى مقدمة واربع محاور واستنتاجات :

تطرق المحور الاول العلاقات الدبلوماسية العراقية الإيطالية الذي تناولت فيها محاولة إيطاليا اقامة علاقات مع العراق من منطلق اهتمامها بثرواته النفطية وموارده الاقتصادية ، ورغبتها في ان تكون قريبة وفي قلب المشرق العربي.

وتتبع الباب الثاني مساهمة إيطاليا في استثمار نفط العراق ومطالبتها بحصتها حسب ما اقر في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ .

بينما المحور الثالث تطرق الى التنافس البريطاني الإيطالي في العراق واستغلالها لمشكلة الموصل ومسألة استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم كورقة ضغط ضد الحكومتين العراقية والبريطانية ، لتحقيق اطماعها التي التقت في كثير من النقاط مع المخطط البريطاني الهادف الى ابعاد الاستثمارات الأمريكية والفرنسية عن نفط العراق ، مما اتاح لإيطاليا فرصة استثمارية لا تعوز.

اما المحور الرابع والاخير فقد تناول العلاقات العراقية الايطالية بعد استقلال العراق ، اذ دعا الى دخول العراق الى عصبة الامم ، وبوصف ايطاليا من الدول الكبرى ، ولابد للعراق من التوسع في علاقاته الدولية لاستكمال دولته الحديثة.

تمهيد:

اشتركت إيطاليا في الحرب العالمية الأولى في الرابع والعشرين من ايار ١٩١٥ بإعلانها الحرب على النمسا تنفيذاً لبنود معاهدة لندن^(١)، كان من وراء تلك الخطوة هو الحصول على أجزاء من ممتلكات الدولة العثمانية بعد أن يتم تقسيمها مع دول الوفاق (بريطانيا، وفرنسا، وروسيا)، نتيجة حتمية لعالم ما بعد الحرب، لا سيما بعد إعلان الدولة العثمانية دخولها في الحرب إلى جانب المانيا والنمسا^(٢).

عندما انتهت الحرب العالمية الأولى باستسلام المانيا في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩١٨، وخروج العراق من التبعية العثمانية، وفرض الانتداب البريطاني عليه، أصبح العراق هدفاً تتوجه إليه أنظار الدول والشركات الطامعة في ثرواته، وكانت إيطاليا احد تلك الدول وذلك منذ حصولها على وعد من بريطانيا بحصة من النفط العراقي^(٣) خلال انعقاد (مؤتمر سان ريمو) San Remo Conference عام ١٩٢٠^(٤).

فقامت بالبحث عن حلول للأزمة الاقتصادية التي حلت في إيطاليا لتحريك عجلة الصناعة والإنتاج ولتنمية مواردها، وتأمين موارد نفطية ثابتة للبلاد، تحصنها ضد التقلبات السياسية والاقتصادية الدولية^(٥). وفي (مؤتمر لوزان) Lausanne Conference^(٦) الذي عُقد في سويسرا عام ١٩٢٢ استغلت إيطاليا الفرصة في الحصول على حصتها من نفط العراق، لكونها أحد الدول التي ساهمت في تحقيق انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، ولم تحصل على ما تستحق من مكاسب الحرب^(٧).

المحور الأول: العلاقات الدبلوماسية العراقية – الإيطالية

نتيجة لاهتمام إيطاليا بنفط العراق ورغبتها بالتواجد في بغداد قريباً من دوائر صنع القرار وعقد الصفقات إذ عبرت عن رغبتها بإقامة علاقات دبلوماسية مع العراق على المستوى القنصلي^(٨)، استناداً إلى قواعد العمل الدبلوماسي التي أقرها (مؤتمر فينا)^(٩) Vienna Conferance عام ١٨١٥^(١٠).

تقدمت الحكومة الإيطالية بطلب رسمي إلى وزارة المستعمرات البريطانية عبر سفيرها في لندن بخصوص موافقتها على فتح قنصلية لإيطاليا في بغداد، بينما انتهزت الحكومة البريطانية الفرصة، وأبلغت السفير الإيطالي في لندن بأن هذا الطلب يعد اعترافاً رسمياً بشرعية الحكومة العراقية^(١١).

في تشرين الأول ١٩٢٣ تقدم القنصل الإيطالي في القدس بطلب إلى الحكومة العراقية بتعيينه قنصلاً لإيطاليا في بغداد^(١٢)، ولما كان العراق مرتبطاً مع بريطانيا بالمعاهدة لعام ١٩٢٢^(١٣)، والتي تناولت في احد بنودها عدم إقامة العراق لأي علاقات سياسية مع دولة أجنبية أخرى إلا بموافقتها وان تراعي بريطانيا المصالح

العراقية في الخارج، لذلك لم تتخذ الحكومة العراقية آنذاك أي إجراء بشأن تعيين (السينيور سيرانزا) speranza إلا بعد أن أبدى المعتمد السامي البريطاني في العراق (هنري دويس) Daefed عن موافقة الحكومة البريطانية على ذلك التعيين^(١٤)، فوافقت بريطانيا على إقامة تلك العلاقات بما يسمح لإيطاليا وشركاتها بالتعاون مع دولة العراق اقتصادياً وعلمياً ويحقق منفعة الطرفين، على أن لا يتناقص ذلك التعاون مع بنود معاهدة ١٩٢٢ بين العراق وبريطانيا^(١٥).

وفي كانون الأول عام ١٩٢٥ عُين (السينيور سيرانزا) قنصلاً لإيطاليا في بغداد بكافة الامتيازات القنصلية فضلاً عن وظيفته بصفته القنصل العام لإيطاليا في القدس الشريف^(١٦)، وتم الاتفاق على أن تلتزم الحكومة الإيطالية بمقابلة القنصل العراقي بالمثل في إيطاليا^(١٧)، وبسبب سفر القنصل المتكرر إلى خارج العراق لإداء مهمات القنصلية العامة لإيطاليا في القدس، وحرص الحكومة الإيطالية إلى استمرار الصلة والتعاون مع العراق من دون أي فتور^(١٨)، وفي تموز عام ١٩٢٦ طلبت من وزارة الخارجية العراقية الموافقة على أن يكون هناك موظف ثاني في القنصلية الإيطالية هو (برونو اغوستيتي) Bronw Agfostete ليكون قنصلاً لإيطاليا في مدة غياب سيرانزا خارج العراق، وينوب عنه في أداء كافة مسؤولياته، ويتمتع بصلاحياته كافة^(١٩).

مما ساعد على اتساع العلاقات الدبلوماسية العراقية الإيطالية بشكل أكبر في السنوات اللاحقة، إذ تم تبادل الكتب والمراسلات بين الطرفين، ومن ذلك الرسالة التي أرسلها ملك إيطاليا (فيكتور عمانوئيل الثالث) Fektor three Amanoael^(٢٠) "رغبة في اتساع التجارة وتقوية الصداقة بين مملكتنا ومملكة العراق قد حتمنا أن نسمي الكافالي الفارس (فشنزو اسيرانزا) قنصلاً لنا في بغداد، وقد منحنا له السلطة ان يسمى وكلاء القناصل في الأماكن الموافقة" وأبدى فيها عن رغبة بلاده في توسيع حجمه التجاري بين البلدين وتوثيق أوامر العلاقة والتعاون وتوسيع حجم التبادل الدبلوماسي بين البلدين فتحت تلك الرسالة المجال لإرساء القواعد الأولى لبناء العلاقات العراقية - الإيطالية، وتعد أول مكتوبة رسمية بين العراق وإيطاليا، تبعتها وبشكل متدرج في ذلك الاتجاه عملية تبادل المكاتبات والمراسلات بصورة منتظمة ورسمية في مختلف المجالات^(٢١).

واتسعت العلاقات الدبلوماسية العراقية الإيطالية بشكل أكبر في الفترات اللاحقة، إذ تم تبادل الكتب والمراسلات بين الطرفين، وساعدت تلك الخطوة على موافقة الحكومة العراقية على طلب إيطاليا بتعيين قنصل لها من الدرجة الأولى في بغداد^(٢٢)، وأبدت الحكومة العراقية من جانبها الموافقة على الطلب في تشرين الأول ١٩٢٥^(٢٣).

وكان أبرز سمات العمل الدبلوماسي في العراق كثرة استبدال القناصل والقائمين بالأعمال، وسفرهم خارج العراق لفترات طويلة، لأسباب شخصية، تعود إلى قلة مكان اللهو والترفيه في بغداد، كذلك إلى طول أشهر الصيف الحار^(٢٤) كذلك الاستعانة بوكلائهم لتصريف أعمال بعثاتهم الدبلوماسية، فقد طلبت الخارجية

الإيطالية الموافقة على تعيين (غوغليمو رولي) Guglielmo Rowley قائماً بالأعمال في بغداد^(٢٥) وانتهت مهمته اقل من عام واحد على تكليفه، بسبب عدم تمكنه من البقاء في العراق لمدة طويلة^(٢٦) بسبب مرضه، وتلقيه العلاج خارج العراق^(٢٧).

عندما أصبح العراق على أعتاب قبوله بشكل رسمي عضواً في عصبة الأمم، تقدمت إيطاليا بمذكرة إلى وزارة الخارجية العراقية تضمنت طلباً موافقتها على رفع درجة ممثليها السياسية في العراق إلى درجة المفوضية^(٢٨)، استناداً ما نصت عليه لائحة فينا عام ١٨١٥ التي تم تحديد بموجبها درجات الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى الدول الأخرى^(٢٩).

واستمرت العلاقات الدبلوماسية الإيطالية العراقية تسير بخطى ثابتة في عهد الملك غازي الذي كان حريصاً على استمرارها وتدعيمها، فقد جرت اتصالات عديدة في مناسبات مختلفة بين الطرفين تبادلوا فيها التهاني والهدايا، دليلاً على مدى توثق أواصر الصداقة بينهم، ففي الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٣٣ أرسل الملك غازي برقية تهنئة بمناسبة عيد ميلاد ملك إيطاليا فكتور عمانوئيل وقد قبل ذلك بارتياح كبير من الملك الإيطالي وحكومته، وقد نشرت في الصحف الإيطالية^(٣٠).

بعث موسوليني برقية تهنئة إلى الملك غازي بمناسبة زواجه من الأميرة عالية ابنة عمه الملك علي بن الحسين، كما أهدى له سيارة إيطالية، فوجه الملك غازي في الرابع عشر من آب ١٩٣٤ بكتاب شكر موجه إلى موسوليني عبر عن تقديره الشخصي والشكر والامتنان له، وابدأ أعجابه بالصناعات الإيطالية وقد تم تبادل الهدايا والمراسلات الودية بين الطرفين في مناسبات عديدة^(٣١).

المحور الثاني: مساهمته في استثمار نفط العراق

بعد استقرار الأوضاع في إيطاليا في ظل حكم موسوليني بدأت حاجة إيطاليا إلى النفط، ولأجل ضمان مصدر دائم من النفط أسوةً بفرنسا وبريطانيا، بدأت التدخل في شؤون نفط العراق، وذلك في تشرين الثاني ١٩٢٨ بالادعاء بالمطالبة بحصة ورثة السلطان عبدالحميد^(٣٢) المقيمين في إيطاليا من حصتهم في نفط الموصل ولكونهم مواطنين إيطاليين في ذلك الوقت فان القنصل الإيطالي في بغداد طلب من مستشار المندوب السامي البريطاني في العراق معلومات عن صحة ادعاء ورثة السلطان عبدالحميد في امتياز نفط الموصل بوصفه جزءاً من حقوقهم الشرعية^(٣٣).

في الحادي عشر من آذار ١٩٢٩، أبلغ العقيد (ستانلي) Stlnly^(٣٤)، ممثل شركة (الإنماء البريطانية) British Oil Development^(٣٥) في بغداد، المندوب السامي البريطاني (كلبرت كلايتون) Gilbert Clayton أن الإيطاليين يرغبون بقوة المساهمة في الشركة، وأنهم سوف يقدمون احتجاج شديد اللهجة لدى عصبة الأمم في جنيف^(٣٦) ضد قرار منح تمديد لشركة النفط التركية^(٣٧)، فاستدركت الحكومة البريطانية الأمر، وأبدت رغبتها للحكومة الإيطالية لأشراكها في استثمار نفط العراق،

وعلى أثر ذلك وبإشراف من وزارة الخارجية البريطانية وبدعم منها، جرت اتصالات بين شركة إنماء النفط البريطانية والحكومة الإيطالية للاتفاق على حجم وشكل المساهمة الإيطالية في تلك الشركة، وكانت إيطاليا قد رحبت بتلك الخطوة وقابلتها بارتياح كبير واعتبرتها فرصة فريدة للدخول في المنافسة الحقيقية على نفط العراق^(٣٨).

تمكنت بعد مفاوضات طويلة وعسيرة في الثاني والعشرين من آب ١٩٢٩ من الحصول على (٤٠%) من أسهم شركة إنماء النفط البريطانية العاملة في إنتاج واستثمار النفط في شمال العراق، مما أضاف مهام جديدة على عاتق القنصلية الإيطالية في بغداد ونيابتها في الموصل^(٣٩).

ونتيجة لتوسيع العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية بين العراق وإيطاليا، لا سيما بعد جهود إيطاليا للحصول على حصة من نفط العراق والاستثمار في شركة نفط الموصل، طلبت وزارة الخارجية الإيطالية من الحكومة العراقية فتح قنصلية ثانية في الموصل، وأن يعين لها (كارلو انيارد) Klrw Aneard قائما بأعمال نيابة القنصلية، وقد صدرت الإرادة الملكية بتعيين قنصل وفتح قنصلية في الموصل^(٤٠)، كما قدم طلب لتعيين (برونو اغوستيني) قنصلاً في العراق من الدرجة الأولى خلفاً للقنصل (فنشنزو اسبرانزا) الذي لم يتم التوفيق في عمله بين القدس والعراق^(٤١)، وفي نهاية شهر آذار ١٩٣٠ طلبت خارجية إيطاليا بتعيين (اشيلي سان مارتين) قنصلاً في بغداد خلف (لبرونو اغوستيني) لانتهاء مهام عمله وصدر امر تعيينه في نيسان ١٩٣٠^(٤٢).

في حين حثت بريطانيا الملك فيصل على زيارة إيطاليا وألمانيا لتشجيعها على المساهمة في استثمار نفط العراق، مقابل موافقتها على قبول العراق في عصبة الأمم^(٤٣)، وفي الرابع والعشرين من أيلول ١٩٣٠ وصل الملك فيصل إيطاليا، إذ استقبل بترحاب كبير من قبل الحكومة الإيطالية، واجتمع مع رئيس الوزراء الإيطالي (بنيتو موسوليني) Benito Mussolini^(٤٤)، وتباحث معه في مساهمة الشركات الإيطالية في تطوير عمليات استخراج واستثمار النفط العراقي، وأكد الملك فيصل الأول رغبة حكومة العراق الاستعانة بالخبرة والتقدم الإيطالي في كافة المجالات كي يتمكن العراق من استكمال تطوره الصناعي والاقتصادي^(٤٥).

وتلتها موافقة الحكومة العراقية في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٣١ على رفع القنصلية الإيطالية في بغداد إلى درجة ممثلية سياسية، تعزيزاً للعلاقات السياسية بين البلدين^(٤٦)، من جانب آخر فقد اعتذر وزير خارجية إيطاليا من الحكومة العراقية لعدم إمكانية فتح ممثلية سياسية للعراق في إيطاليا في ذلك الوقت^(٤٧).

شعرت بريطانيا بقوة المجموعة الإيطالية في شركة الإنماء وخطورتها على مصالحها النفطية في العراق، فاقترح السفير البريطاني في بغداد (فرنسيس همفريز) على حكومته أن تحاول إقناع الحكومة الإيطالية بالتخلي عن حصصها في الشركة إلى بريطانيا بأية طريقة كانت^(٤٨)، وفي منتصف حزيران ١٩٣٥ عقد مجلس إدارة

الشركة اجتماعين مهمين في روما، تم الاتفاق فيهما على أن يكون تمثيل مجموعة المساهمين في مجلس إدارة الشركة حسب نسبة مساهمة كل مجموعة في رأس المال، وبموجب ذلك تقرر إدخال عدد من المديرين الإيطاليين بدلا من المديرين البريطانيين الذين طلب اليهم تقديم الاستقالة، وتقرر أيضاً زيادة عدد الأسهم للسماح بدخول مساهمين آخرين في الشركة^(٤٩)، ونتيجة للعجز المالي الذي بدأت تعانيه شركة حقول نفط الموصل المحدودة، تقدمت الحكومة الإيطالية لدعم الشركة، على الرغم من الضائقة المالية التي كانت تعانيها، فوضعت ثلاثمائة وخمسون ألف باوند Pound^(٥٠) تحت تصرف الشركة لتمكينها من دفع الإيجار السنوي المستحق للحكومة العراقية، للحيلولة من دون فسخ عقد الامتياز، وبذلك أصبحت إيطاليا تسيطر على نسبة تفوق نصف أسهم الشركة وتمتلك أكثرية حقوق التصويت داخل مجلس الإدارة^(٥١).

عرضت الحكومة الإيطالية أثر ذلك التطور في هيكلية الشركة على الحكومة العراقية، وان تصبح شركة (ازيندا) المالك الوحيد للامتياز في حالة رفض الشركة دفع الديون المستحقة عليها، لكن الحكومة العراقية رفضت العرض، إذ تبين فيما بعد أن شركة نفط العراق كانت وراء تمويل الدعم المالي الإيطالي لشركة حقول نفط الموصل^(٥٢).

المحور الثالث: التنافس البريطاني الإيطالي:

في الوقت الذي كانت فيه لجنة الانتدابات التابعة إلى عصبة الأمم تدرس مسألة إنهاء الانتداب البريطاني على العراق، انتهزت الحكومة الإيطالية الفرصة للمساومة من جديد وضمان حصتها من نفط العراق، طلب القنصل الإيطالي في بغداد (اشيلي سان مارتين) مقابلة المندوب السامي البريطاني (فرنسيس همفريز) في الثالث عشر من شباط ١٩٣١، وذكر القنصل الإيطالي بأن حكومة إيطاليا بصدد اتخاذ إجراءات من شأنها إعاقه خطوات بريطانيا الخاصة بدخول العراق في عصبة الأمم، في حالة عدم حصولها على حصتها من نفط العراق^(٥٣).

كانت إيطاليا تشك بنوايا شركة إنماء النفط البريطانية وبنوايا الحكومة البريطانية نفسها، وتظن أن السماح لها بالمساهمة في رأسمال الشركة لم يكن سوى خدعة للحصول على تأييدها للعراق للدخول في عصبة الأمم، ونقل تلك الشكوك السفير الإيطالي في لندن، (بوردنارو) Boardnaro إلى المندوب السامي في العراق، (فرنسيس همفريز) Francis Humphrys في السابع والعشرين من تموز ١٩٣١ وطالبه بتقديم ضمان مشاركة بلاده في استثمار نفط العراق، وبخلاف ذلك سيكون موقف حكومته في اجتماعات عصبة الأمم في غير صالح العراق^(٥٤). فدعا (فرنسيس همفريز) حكومة بلاده إلى إزالة هذه الشكوك وطمان الحكومة الإيطالية بصدق النوايا البريطانية بهذا الشأن^(٥٥).

وحول موقف إيطاليا من قضية قبول العراق عضو في عصبة الأمم، وعدت الحكومة الإيطالية الملك فيصل الأول بتقديم الدعم الكامل للعراق في تحقيق مطالبه بالاستقلال، وقبوله عضوا في عصبة الأمم^(٥٦)،

وأكد العديد من رجال الأعمال والصناعيين والشركات استعدادهم لمساعدة العراق في مجال تطوير ثرواته النفطية والاقتصادية بما يعود بالنفع على البلدين^(٥٧).

وقبل أن يصدر مجلس عصبة الأمم قراره بتخليص العراق من الانتداب في كانون الثاني ١٩٣٢، كان لابد من تفاهم الشركات المساهمة في شركة إنماء النفط البريطانية، ولأجل ضمان أصوات حكوماتها في عصبة الأمم، اجتمع ممثلو تلك الشركات في مدينة كان في Cannes الفرنسية في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٣٢، وفي الاجتماع دارت مناقشات حول حصص وشروط منح الامتيازات ومسألة تحرر العراق من الانتداب البريطاني وقبوله في عصبة الأمم^(٥٨).

وفي تلك الأثناء زار رئيس الوزراء نوري السعيد^(٥٩) عدد من الدول الأوربية المعنية بقضية العراق ومنها إيطاليا، وقد أجرى فيها محادثات مع (بيتو موسوليني) رئيس الوزراء، ووزير خارجيته (دينو غراندي)^(٦٠)، ومن خلال محادثاته مع الإيطاليين توصل نوري السعيد إلى انطباع مؤكد بان الحكومة الإيطالية راغبة وبشدة بالتعجيل بتوقيع اتفاقية منح امتياز نفط الموصل، وابدوا استعدادهم لدفع مبلغ أكبر من المبلغ المقرر كإيجار مطلق^(٦١).

وخلال ذلك ابرق نوري السعيد إلى نائبه جعفر العسكري^(٦٢) في بغداد، بان لا يقبل من الشركة إيجاراً اقل من مائتي ألف باوند سنوياً^(٦٣) وذلك بإيعاز من وزارة المستعمرات البريطانية، التي طلبت من العراق وضع صعوبات مالية وفنية أمام الشركة، لذلك طلب العراق إيجاراً سنوياً لا يقل عما كانت تدفعه شركة نفط العراق، مع علمها بالفارق الكبير في الإمكانات والمخزونات النفطية الموجود في المنطقة، وفي نهاية كانون الثاني ١٩٣٢ غادر وفد الشركة بغداد عائداً إلى لندن من دون التوصل إلى اتفاق^(٦٤).

المحور الرابع: العلاقات العراقية الإيطالية بعد استقلال العراق

بعد موافقة مجلس العصبة على إنهاء الانتداب البريطاني على العراق، اتفق نوري السعيد على أن يكون مبلغ الإيجار السنوي المطلق لشركة إنماء النفط مائة ألف باوند ذهب يستحق الدفع بعد عام من توقيع المعاهدة، ومائة وخمسون ألف باوند في العام الثاني، ومائة وخمسة وسبعون ألف باوند في العام الثالث، ومائتا ألف باوند في العام الرابع وما بعده^(٦٥)، وأعلن نوري السعيد في الثالث من آذار ١٩٣٢ عن التوصل إلى اتفاق مع الشركة وكشف عن الأسس العامة التي اعتمدها الاتفاقية قبل أن يتم حسم عدد من القضايا المهمة العالقة بين الطرفين، رغبة منه في إيصال رسالة ترضيه واطمئنان للإيطاليين، وإظهار حسن نية الحكومة العراقية تجاههم^(٦٦).

وبعد قبول العراق رسمياً في عصبة الأمم في الثالث من تشرين الأول عام ١٩٣٢ وأصبح دولة مستقلة ذات سيادة، تقدمت الحكومة العراقية في الرابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٣٣ بطلب إلى الحكومة الإيطالية للموافقة على فتح مفوضية عراقية في روما، وتعيين نوري السعيد رئيس الوزراء السابق وزيراً مفوضاً

ومندوباً فوق العادة لدى بلاط الملك فكتور عمانوئيل الثالث^(٦٧)، وصدر في تلك الأثناء أمراً وزارياً يقضي بتعيين فؤاد الخياط^(٦٨) كاتباً للمفوضية بوصفها الوظيفة الوحيدة في المفوضية، وذلك لتسيير الأعمال الإدارية والفنية للمفوضية، وقد وافقت إيطاليا على ذلك الطلب في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٣٣^(٦٩)، وأسست الحكومة العراقية مفوضية لها في برلين أيضاً، وعينت وزيراً مفوضاً واحداً يشرف على المفوضية العراقية في روما وبرلين ومشرفاً على أمور مكتب جنيف متخذاً من روما مقراً له^(٧٠)، وتقدمت حكومة إيطاليا بمذكرة بواسطة ممثلها السياسي في بغداد، أكدت على طلبها السابق بتعيين (ماريو دي بورتا) قائماً بأعمال المفوضية، وفي الثامن من تشرين الثاني ١٩٣٣ قدم أوراق اعتماده إلى وزارة الخارجية^(٧١).

بعث الملك فيصل الأول رسالة ودية إلى ملك إيطاليا فيكتور عمانوئيل الثالث، بمناسبة افتتاح المفوضية العراقية في روما، أكد فيها على حرصه الشخصي على إقامة العلاقة بين البلدين وأدامتها وتعزيزها بما يعود بالنفع على البلدين^(٧٢).

وفي تلك المدة عانت شركة إنماء النفط البريطانية من صعوبات مالية، ولم تتمكن من دفع قسط الإيجار المستحق على الشركة، ولم تتمكن من القيام بتعهداتها بالحفر والاستكشاف لعدم توفر الأموال اللازمة لذلك، وعلى أثر ذلك قامت مجموعة من رجال الأعمال والأموال البريطانيين من تأسيس شركة حقول نفط الموصل المحدودة The Mousl Oil Fields co.Ltd، أسهمت برأسمالها البالغ مليون باوند كل من بريطانيا، وإيطاليا - وألمانيا، وهولندا، وفرنسا - سويسرا، والعراق، للحصول على أسهم شركة إنماء النفط البريطانية والسيطرة عليها، ولتكون بديلاً عنها^(٧٣).

وفي أواخر عام ١٩٣٣ ازداد الوضع المالي للشركة سوءاً، ولم يكن باستطاعتها توفير مبلغ الإيجار المستحق للعراق، ولم يجرؤ المساهمون على الدفع، لعدم تأكدهم من وجود النفط بمقادير تجارية، وحاول المساهمون البريطانيون والإيطاليون إقناع الحكومة العراقية بعدم فسخ الامتياز، ومنحهم مهلة كافية لتوفير القسط المستحق على الشركة^(٧٤)، ازداد تأييد الإيطاليين للشركة، للفكرة السيطرة عليها، بواسطة شراء أسهم الأطراف الأخرى المساهمة في الشركة، ويبدو أن سيطرة إيطاليا على الشركة قد لقي ترحيباً من الملك فيصل الأول قبيل وفاته في السابع من أيلول ١٩٣٣، لأنه كان شديد الرغبة في استثمار نفط العراق في أقرب وقت، إذ كان يعتقد بأن سيطرة الإيطاليين على الشركة سيحقق للعراق ربحاً مادياً جيداً وسريعاً^(٧٥).

في بداية عام ١٩٣٤ قررت الحكومة العراقية الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لتشكيل "المكتب الدولي للصحة العامة" World Health Organization^(٧٦) في روما، ولغرض تصديق الاتفاقية المذكورة وملاحقتها، ووضعها موضع التنفيذ، ولتسهيل العمل بها من النواحي الإدارية، والقانونية، شرعت الحكومة العراقية قانون رقم (١) لسنة ١٩٣٤ في الثالث من كانون الثاني ١٩٣٤، الخاص بالاتفاقية، والنظام التأسيسي للمكتب^(٧٧).

وقعت الاتفاقية في روما في العشرين من كانون الثاني ١٩٣٤، من الجانب العراقي المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية بالنيابة عن الحكومة العراقية، بينما وقعت من الجانب الإيطالي سكرتير وزارة الاقتصاد والتعاون المخول بالتوقيع بالنيابة عن إدارة المكتب الدولي للصحة العامة وعن الحكومة الإيطالية بوصف إيطاليا دولة المقرر، إذ عاد توقيع تلك الاتفاقية على العراق بالنفع في مجال تطوير قوات الصحة العامة، من خلال الحصول على فرص لتدريب وتأهيل الكوادر الطبية والفنية في ذلك المجال، فضلاً عن تقديم الدعم والارشاد والمشورة الطبية الحديثة، وحصوله على خبرات عالمية لتطوير مؤسساته الصحية^(٧٨).

في الاول من شباط ١٩٣٤ عين ملك إيطاليا فكتور عمانوئيل في العراق قنصلاً عاماً، واصدر البلاط الملكي الموافقة على ذلك في الثاني عشر من آذار ١٩٣٤^(٧٩).

وبعد توقيع معاهدة صداقة وتحكيم عراقية - إيطالية في ١٩٣٤ التي أكدت على سيادة السلم والصداقة الدائمة بين البلدين، واستمرار العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين البلدين وفقاً لمبادئ الحقوق الدولية العامة، وأكدت حل المنازعات التي قد تحدث بين الطرفين بصورة ودية ودبلوماسية^(٨٠)، وأكدت على ضرورة لجوء البلدين إلى انتهاج الطرق السلمية في حل كافة المنازعات التي قد تنشأ بينهما عبر التفاوض المباشر، وفي حالة عدم إمكانية تحقيقها، يحق لأحد الطرفين اللجوء إلى محكمة العدل الدولية الدائمة لحسم النزاع وفق القانون الدولي^(٨١)، وتم تخويل وزير الخارجية نوري السعيد بصلاحيات التوقيع على المعاهدة مع إيطاليا في روما بعد أن يتم التأكد من كافة إجراءاتها القانونية^(٨٢).

دأبت الحكومة الإيطالية على حث مفوضيتها في العراق على السعي من أجل التمهيد لعقد اتفاقيات تجارية ونفطية مع العراق، وبيان ردود فعل المسؤولين العراقيين بشأن عقد تلك المعاهدات، والسبب يعود إلى أن العراق قد أصبح من الدول المستقلة والمنضوية تحت لواء عصبة الأمم، وبإستطاعته عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الكبرى^(٨٣).

من جهة عين العراق مزاحم الباجه جي^(٨٤) في تشرين الثاني ١٩٣٤ وزيراً مفوضاً ومندوباً فوق العادة في إيطاليا وقد بعث الملك غازي رسالة تقدير ودية إلى ملك إيطاليا فيكتور عمانوئيل الثالث بمناسبة فتح المفوضية العراقية في روما، وأكد على حرصه الشديد إلى استمرار وتطوير العلاقة بين البلدين^(٨٥).

تدنت العلاقات بين العراق وإيطاليا في بعض الاحيان نتيجة لضغوطات سياسية ودولية فرضت على الدولتين، ومن تلك المشكلات إسناد مهمة التحكيم بين العراق وايران بشأن مشاكل الحدود في شط العرب أواخر ١٩٣٤ إلى إيطاليا، ففي الرابع من كانون الأول ١٩٣٤^(٨٦) قررت محكمة العدل الدولية، تعيين ممثلاً عنها إيطالي الجنسية، لرأس لجنة التحكيم بين الطرفين وإيجاد حل منصف للمشكلة^(٨٧).

يتبين بان إيطاليا قد جعلت من قضية الحدود وسيلة لتحقيق مصالحها في ايران، ومحاولة لإقامة علاقات خاصة معها على المستوى السياسي والاقتصادي، بغض النظر عن مشروعية مطالبتها في شط

العرب، وإن كان ذلك على حساب الحقوق المشروعة للعراق، ولقد اطلع مندوبو كل من (الأرجنتين وتشيلي وفرنسا وروسيا وتركيا وبريطانيا) في عصبة الأمم، ممثل العراق الدائم مزاحم الباجه جي (اضافة الى منصبه وزير مفوض في روما وبرلين) على الترتيبات التي تنوي كل من إيطاليا وإيران تقديمها إلى مجلس عصبة الأمم بمساعدة (البارون الويزي) Baron Alwoizi التي تدعم موقف ايران في النزاع، وتتجاهل حقوق العراق المشروعة في شط العرب المثبتة بوثائق قانونية صحيحة^(٨٨).

ونتيجة للتحذيرات الدولية التي أثبتت صحة شكوى العراق وعدم نزاهة وحيادية رئيس لجنة التحكيم (البارون الويزي)، وتواطئه المكشوف مع ايران ورفض حكومة ايران الاعتراف بالمعاهدات والمواثيق الدولية، وفي نهاية عام ١٩٣٤ تقدمت حكومة العراق بطلب رسمي إلى محكمة العدل الدولية ومجلس عصبة الأمم، طالبت بإنهاء مهمة البارون الويزي واستبداله بشخصية أخرى تتحلى بالحيادية والنزاهة فاصدر مجلس العصبة قرارا بإيقاف عمل اللجنة وإعفاء البارون الويزي من مهمته^(٨٩).

قامت الحكومة الإيطالية وكرد فعل على فشل ممثلها في لجنة التحكيم الدولية من أداء مهمته بمصادقية وحيادية، باتهام الحكومة العراقية بإفشال مهمة اللجنة، فالتحذرت قرار منعت بموجبه إدخال التمور العراقية إلى إيطاليا، وأوجبت لإدخال التمور حصول على جواز دخول (تصريح الإدخال الكمركي)، أدى ذلك إلى وقوع أضرار فادحة لتجارة التمور العراقية، مما أدى إلى قيام التجار المتضررين بطرح الموضوع على مجلس النواب^(٩٠)، ومفاتيحة المفوضية الإيطالية في بغداد، بإلغاء القرار، وذكرت الخارجية العراقية بان أسواق العراق مليئة بالبضائع الإيطالية، ومع ذلك فان الحكومة العراقية لم تأخذ أي موقف بمنع دخول البضائع الإيطالية إلى العراق، حرصا إلى سير علاقات التجارة بين البلدين^(٩١)، وبعد أيام قامت الحكومة الإيطالية بالاياعاز برفع الحواجز الكمركية والسماح بدخول التمور العراقية إلى إيطاليا^(٩٢).

شهدت علاقات البلدين تطورا جديدا في مجال التعاون الثنائي، ففي الرابع من تموز ١٩٣٥، قررت الحكومة العراقية، الاشتراك في (معرض باري الصناعي الدولي) Esibizione Bari Industriale Internazionale في مدينة باري الإيطالية، وقد لاقت المنتوجات العراقية إقبالا واسعا لاسيما السجاد العراقي^(٩٣)، وقد صادفت أعجابا لافتا لدى الجمهور الإيطالي، فضلا عن ذلك قامت وزارة الدفاع الإيطالية، بشراء كميات كبيرة من التمور العراقية لصالح الجيش الإيطالي^(٩٤)، وفي الذكرى الثانية لتتويج الملك غازي، أرسل ملك إيطاليا فيكتور عمانوئيل الثالث برقية تهنئة في العاشر من أيلول ١٩٣٥، وأرسل الملك غازي بدوره برقية شكر إلى ملك إيطاليا يشكره على التفاتته الكريمة^(٩٥).

على الرغم مما حققته إيطاليا بالسنوات الأخيرة من علاقات طيبة مع العراق خلال مدة قليلة، إلا أنها لم تبذل جهدا في متابعة وتطورها، إذ كانت ترغب في بناء علاقات متينة مع العراق وخصوصا في مجالي النفط

والاقتصاد، وكانت تأمل بان ترقى علاقتها بالعراق إلى مستوى علاقتها ببريطانيا اقتصاديا وسياسياً الا انها كانت تصطدم بالنفوذ البريطاني الكبير بالعراق والبلدان المحيطة به.

الاستنتاجات

١- اشتركت إيطاليا في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء، وحاولت جاهدة أن تحصل على ما تريده، إلا أنها فشلت في ذلك بسبب الرفض البريطاني والفرنسي الذي يعود في أساسه إلى النظرة الاستعمارية التي كانوا ينظرون بها إلى الإيطاليين، لكونهم على اطلاع دقيق بإمكانيات وقدرات إيطاليا، التي تطالب بأكثر مما تستحق نتيجة لضغط مطالب شعبها الذي تنفشي فيه الأمية بشكل مخيف، وصحافتها المتنفذة التي يتجنب حملاتها الشعواء الجميع في أوروبا.

٢- دخول إيطاليا في صراع مرير مع بريطانيا من أجل تحقيق أهدافها الاستعمارية، كما حاولت أن تجعل من نفسها المستفيد الأكبر من علاقتها بالعراق وأرادت أن تكون البديل المثالي لبريطانيا، في حين وجدت صعوبة بالغة في تخطيطهما في مراحل عدة من مشروعها الاستعماري.

٣- استغلت إيطاليا الصراع الذي خاضته بريطانيا لإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وقوى أوربية أخرى عن استثمار نفط العراق، فانتهزت إيطاليا مشكلة الموصل لتضغط بها على الحكومتين العراقية والبريطانية لتحقيق مساهمة فعالة في استثمارات النفط العراقي، والتي كانت مقبولة ومرحبا بها من قبل الحكومة العراقية والملك فيصل الأول، وعادت إيطاليا لتضغط من جديد على بريطانيا والعراق في أثناء المناقشات التي جرت لمنح العراق الاستقلال وإدخاله عصبة الأمم، لتحصل من خلال ذلك على مساهمة في استثمار نفط العراق، إلا أنه وبسبب عجز الحكومة الإيطالية في التغلب على مصاعب التمويل، اضطرت للتخلي عن نصيبها في الشركة، وبذلك تكون قد خسرت اهم فرصة استثمارية للنفط في المشرق العربي.

الهوامش:

(١) معاهدة لندن : معاهدة سرية عقدت في ٢٦ نيسان ١٩١٥ بين إيطاليا ودول الوفاق، تضمنت إعلان إيطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء ، مقابل حصولها على مقاطعتي (الترنتيو وتريستا) الإيطاليتين والمحتلة من قبل النمسا، كما تعهد الحلفاء بمنح الإيطاليين مستعمرات في أفريقيا وآسيا بعد تقسيم أملاك الدولة العثمانية مساوية لحصة كل من بريطانيا وفرنسا. للتفاصيل ينظر: هدى محمد عبده عثمان ، التنافس الاستعماري بين بريطانيا وإيطاليا في منطقتي العالم العربي وشرق أفريقيا ، ١ ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، ص ٤٠.

(٢) محمد انيس ومحمد رجب حراز، المشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٦٧ ، ص ٢١٤؛ علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص ٣٧.

(3) Harold Willian Temperley; Op . Cit . , Voll . 1111, p. 185 .

(٤) سان ريمو San Remo Conference؛ مدينة إيطالية عقد فيها المؤتمر للمدة من ١٩-٢٦ نيسان ١٩٢٠، بدعوة من بريطانيا وفرنسا للمجلس الاعلى للحلفاء، للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن مسألة الانتداب على البلاد العربية، ومواجهة التحديات القومية فيها، وتقرر في المؤتمر فرض نظام الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، بعد ان قسمت بلاد الشام إلى ثلاثة اقسام، هي فلسطين، ولبنان، وسوريا. وضيفت فقرة إلى نصوص المعاهدة تنص على ان الانتداب البريطاني على فلسطين سيلتزم بتنفيذ وعد بلفور. للتفاصيل ينظر: Harold William Temperley; A History of the ; peace Conference of Paris London , New York, Oxford University press, Vol III , 1960,P.183.

(5) Gaibi. A. , Storia dello Colonie Italiane, Sintensi Politico Militare, Torino, Casa del Libro , 1934, p. 188-189.

(٦) مؤتمر لوزان Lausanne Conferance: عقد المؤتمر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢، في مدينة لوزان السويسرية، وبحث في إيجاد الحلول لما تبقى من مشاكل عائدة تخص الدولة العثمانية ومنها مشكلة الموصل، وعقد معاهدة جديدة مع تركيا تحل محل معاهدة سيفر. للتفاصيل ينظر: فاضل حسين، ط ٣ ، مشكلة الموصل، بغداد ، مطبعة إشبيلية، ص ٣٦-٣٩.

(٧) عصام خليل محمد ابراهيم الصالحي، العلاقات العراقية - الإيطالية، اطروحة دكتوراه، جامعة الدول العربية، الامانة العامة لاتحاد المؤرخين، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠٠٨، ص ٤٩.

(8) Gaibi. A. , Storia dello Colonie Italiane, Sintensi Politico Militare, Torino, Casa del Libro , 1934, p. 188-189.

(٩) مؤتمر فيينا Vienna Conferance: عقد في فيينا في المدة أيلول ١٤-١٨ حزيران ١٨١٥، هدفه تسوية العديد من القضايا الناشئة عن حروب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية، اذ اسفر عن إعادة رسم الخريطة السياسية للقارة، ووضع

حدود لفرنسا ودوقية نابليون في وارسو وهولندا وولايات نهر الراين والمقاطعة الألمانية في ساكسونيا على الأراضي الإيطالية. للتفاصيل ينظر: عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، التاريخ الاوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فينا ، بيروت ، دار النهضة العربية للطبع والنشر، ص ٤٤٧ .

(١٠) عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، الكويت ، دار الشراع للنشر، ١٩٨٥، ص ٣٤-٣٥.
(١١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٧٥٦، المفوضية العراقية في روما، كتاب دار الاعتماد المرقم أر. أو/١٥، والمؤرخ في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٤، والموجه إلى رئيس الوزراء، و ٧٠، ص ١١٣.
(١٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - التمثيل الدبلوماسي لإيطاليا في العراق، رقم الملف ٣١١/٧٨٤، من المعتمد السامي إلى رئيس وزراء العراق، كتاب رقم بي.أ.و، ٢٧١، في ٩ تشرين الأول ١٩٢٥، و ٦٠، ص ٩٧.
(١٣) نصت المعاهدة العراقية - البريطانية عام ١٩٢٢؛ " في حالة رغبة الحكومة العراقية بإقامة علاقات دبلوماسية او سياسية مع دولة أجنبية أخرى يجب التشاور مع الحكومة البريطانية والحصول على موافقتها، وان تراعى الحكومة البريطانية المصالح العراقية في تلك الدولة على الا تتناقض تلك العلاقات مع المصالح البريطانية في العراق". للتفاصيل ينظر: عبدالرزاق الحسيني، العراق في ظل المعاهدات، ط ٣، بيروت ، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٥، ص ١٦-١٧؛ فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية - البريطانية، بغداد ، مطبعة الحرية، ١٩٨٧.

(١٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٧٥٦، المفوضية العراقية في روما، كتاب سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٨٣/٤٥٦، والمؤرخ في ٦ تشرين الأول ١٩٢٥، والموجه إلى سيرانزا القنصل الإيطالي، و ٦١، ص ٩٨.
(١٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٥٨٥، تأكيدات بريطانيا إلى إيطاليا، بعنوان (مذكرة)، من وزارة الخارجية البريطانية المرقمة ٢٢٤٢/٢١٤/٦٥، والمؤرخة في ٢٣ نيسان ١٩٢٥، و ١٢، ص ١٨؛ د. ك. و ملفات وزارة الداخلية؛ رقم الملف ٨٩/٦٣ والمؤرخ في ٩ كانون الثاني ١٩٢٤، (من فخامة المعتمد السامي بالعراق إلى سعادة سكرتير مجلس الوزراء)، و ١٠، ص ١٥.

(١٦) د.و.ك، ملفات البلاط الملكي - التمثيل الدبلوماسي لإيطاليا في العراق، رقم الملف ٣١١/٧٨٤، أرادة ملكية، رقم س/٥٣٩، في ١٠ كانون الأول ١٩٢٥، و ٥٥، ص ٨٤.

(١٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٧٥٦، المفوضية العراقية في روما، (منشورات ملك إيطاليا في ٢١ اب ١٩٢٥) إلى جلالة ملك العراق، و ٥٥، ص ٨٥؛ ملفات وزارة الداخلية، رقم الملف ٨٩/٦٣، سياسية وأجنبية، القنصل الإيطالي في العراق، كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٣/٦/١٢١، والمؤرخ في ١٢ ايار ١٩٢٥، و ٦، ص ٩؛ يراجع البلاغات الصادرة من وزارة الخارجية؛ وجريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٦٤، ٥ تشرين الثاني ١٩٢٥.

(18) Luigi Villari; Op. Cit. , p. 217.

(١٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - التمثيل الدبلوماسي لإيطاليا في العراق، رقم الملف ٣١١/٧٨٤، أرادة ملكية، رقم س/٤٢٠/١٧، في ٢٠ تموز ١٩٢٦، و ٤٩، ص ٧٣.

(٢٠) الملك فيكتور عمانوئيل الثالث Fektor three Amanoael (١٩٠٠-١٩٤٦): أصبح ملكا على إيطاليا عام ١٩٠٠، بعد مقتل سلفه البيروتو الأول Beertw، استخدم الجيش للقضاء على الحركات المناوئة للسلطة والاضرابات العمالية التي عمت البلاد، وعلى الرغم من الخلافات العميقة بين مؤسسات الحكم والفاتيكان إلا أنه استخدم لغة الحوار

والترضية مع البابا ورجال الدين، وفي أثناء حكمه احتلت بلاده ليبيا عام ١٩١١، وشهد الحرب العالمية الأولى، ثم استيلاء الفاشستين بقيادة موسوليني على الحكم في إيطاليا، نودي به ملكاً لإيطاليا وإمبراطور إثيوبيا. للتفاصيل ينظر: Giovanni Andrson, The Life of Victor Emmanuel III, Rome, 2006 ; The Encyclopedia Britannica, Op. Cit., Vol. 16,P.609.

(21) Luigi Villari; The Expansion of Italy , London-Milano , Oxford University press , 1960 , p. 211-213.

(٢٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٧٥٦، المفوضية العراقية في روما، كتاب سكرتارية مجلس الوزراء المرقم س/٣٧/٣، والمؤرخ في ١١ كانون الثاني ١٩٢٧ والموجه إلى رئيس الديوان الملكي، و٤٧، ص٦٦.

(٢٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٥٨٥، تأكيدات بريطانيا إلى إيطاليا، (بعنوان مذكرة)، من وزارة الخارجية البريطانية، المرقم ٢٢٤٢/٢١٤/٦٥ والمؤرخ في ٢٣ نيسان ١٩٣٥، و١٢، ص١٨.

(٢٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - التمثيل الدبلوماسي لإيطاليا في العراق، رقم الملف ٣١١/٧٨٤، من وزارة الخارجية، إلى الديوان الملكي ومجلس الوزراء ودار الاعتماد، بدون رقم وبلا تاريخ، و٣٠، ص٤٦.

(٢٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - التمثيل الدبلوماسي لإيطاليا في العراق، رقم الملف ٣١١/٧٨٤، من وزارة الخارجية، إلى رئاسة الديوان الملكي، كتاب ٦٦/٢، في ١٠ تشرين الأول ١٩٣٢، و٤٨، ص٤٣.

(26) Luigi Villari; Op. Cit. , p. 218.

(٢٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - التمثيل الدبلوماسي لإيطاليا في العراق، رقم الملف ٣١١/٧٥٦، من الممثلة السياسية الإيطالية، إلى وزير الخارجية العراقي، كتاب بدون رقم، في ١ تشرين الأول ١٩٣٢، و٢٩، ص٤٥.

(٢٨) عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، الكويت، دار الشراع للنشر، ١٩٨٥، ص٩١.

(29) Fo. 3711145101 E 860 , From Humprys to the Colonial Office , in 131211931.

(٣٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٢٩٠، المخابرات مع الرؤساء والملوك، مخبرة الملك غازي في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٣ إلى ملك إيطاليا فيكتور عمانوئيل الثالث، و١٤٩، ص٢١٣.

(٣١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٢٩٠، المخابرات مع الرؤساء والملوك، مخبرة الملك غازي في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٣ إلى ملك إيطاليا فيكتور عمانوئيل الثالث، و١٤٩، ص٢١٣.

(٣٢) ورثة السلطان عبدالحميد الثاني: بعد إلغاء الخلافة العثمانية في السابع عشر من آذار ١٩٢٤، غادر معظم أمراء آل عثمان وأفراد أسرة عبدالحميد الثاني تركيا، للعيش في المنافي، ونظراً لحاجتهم الماسة إلى المال، طالبوا باستعادة أملاكهم المسجلة في دوائر العقار (الطابو) المنتشرة في اليونان والبنانيا وليبيا وفلسطين وسورية والعراق، ومنها الأراضي المشمولة بالتنقيب عن النفط في العراق. وتدخلت الحكومة التركية مراراً بضغط من بعض الشركات لا سيما البريطانية التي زودت الورثة بالأموال املاً بالحصول على امتيازات التنقيب في أراضيهم لاحقاً، لدفع الحكومة العراقية على الاعتراف بحقوقهم

وهددوا بعرض الموضوع على التحكيم إذا لم تستجيب الحكومة العراقية لمطالبهم الخاصة بإصدار إجازات للبحث عن النفط في الأراضي التابعة لهم في العراق. لكن الحكومة العراقية رفضت الاعتراف بأي ادعاء للوراثة أو الشركات التي تمثلهم أو لقرارات الحكومة التركية . للتفاصيل ينظر: نوري عبدالحמיד خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢ ، بيروت ، مركز الابجدية ، ١٩٨٠، ص٢٢٧-٢٣٠.

(33) Fo. 371113760IE 123 , From Dobbs to Shuckburgh , in 301111928

(٣٤) العقيد ستانلي Stlnly: ممثل شركة قطن ديالى البريطانية في بغداد، التي تأسست في ١٠ تموز ١٩٢٤، اختير من قبل شركة إنماء النفط البريطانية كممثل عنها للتفاوض مع الحكومة العراقية بشأن منحها امتياز نفط الموصل. للتفاصيل ينظر: نوري عبدالحמיד خليل، المصدر السابق، ص٢١٨.

(٣٥) شركة إنماء النفط البريطانية British Oil Development: أسست في الأول من آذار ١٩٢٨ برأسمال مقداره (٨٢.٥٠٠) باوند (جنيه إسترليني) من قبل مجموعة من الشركات والمصالح البريطانية الطامعة في الحصول على مواقع ومكاسب اقتصادية في العراق، لمواجهة المصالح وأطماع الشركات الفرنسية والأمريكية وغيرها في استثمار نفط العراق، وكان الهدف من إنشاء هذه الشركة هو الاستحواذ على (شركة نفط العراق) Company Iraqi Petroleum للتفاصيل ينظر: نوري عبدالحמיד خليل العاني، المصدر السابق ، ص٢١٦-٢١٧ .

(٣٦) عصام الصالح، المصدر السابق، ص٢٤١.

(٣٧) شركة النفط التركية؛ تأسست شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة في لندن في ٣١ كانون الثاني ١٩١١، برأسمال مقداره خمسون ألف باوند، وحصل المصرف الوطني التركي على ٧٥% من قيمة الحصص المساهمة، وفي ٢٥ أيلول ١٩١٢، حول اسم الشركة إلى شركة النفط التركية، وزيد رأسمالها إلى ثمانين ألف باوند . وبعد الحرب العالمية الأولى، سيطرت بريطانيا على شركة النفط التركية ، وفي ٨ حزيران ١٩٢٩ تم إبدال اسمها إلى شركة نفط العراق Iraqi Petroleum Company . للتفاصيل ينظر: عبدالفتاح إبراهيم، على طريق الهند، بغداد ، مطبعة الاهالي، ١٩٣٥، ص١٧٩-١٨٠ .

(38) Co. 7301147168354 , Minutes by Williams to Colonial Office , in 281811929.

(٣٩) د.و.ك، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٧٥٦، المفوضية العراقية في روما، كتاب وزارة الخارجية العراقية، المرقم ٣٨٤ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٣١ والموجه إلى رئاسة الديوان الملكي، و٣٨، ص٥٦؛ كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم ٥٢٣ المؤرخ في ١٠ شباط ١٩٣١ والموجه إلى السكرتير القنصلي لدار الاعتماد، و٣٥، ص٥٣.

(٤٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - التمثيل الدبلوماسي لإيطاليا في العراق، رقم الملف ٣١١/٧٨٤، أرادة ملكية، رقم س/٣/٣/٣٦، في ١٢ كانون الثاني ١٩٢٧، و٤٦، ص٦٨ .

(٤١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - التمثيل الدبلوماسي لإيطاليا في العراق، رقم الملف ٣١١/٧٨٤، من ديوان مجلس الوزراء، إلى رئيس الديوان الملكي، كتاب رقم ٢٣٦، في ١٥ كانون الثاني ١٩٢٧، و٤٤، ص٦٦.

(٤٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٧٥٦، المفوضية العراقية في روما، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم ٣٨٤ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٣١، والموجه إلى رئاسة الديوان الملكي و٣٨، ص٥٦، د.و.ك، ملفات البلاط

الملكي، رقم الملف ٣١١/٧٥٦، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم ٥٢٣ والمؤرخ في ١٠ شباط ١٩٣١، والموجه إلى السكرتير القنصلي لدار الاعتماد، و٣٥، ص ٥٣.

(٤٣) نوري عبدالحميد خليل، المصدر السابق، ص ٢٤٤.

(٤٤) بنيتو موسوليني Benito Mussolini (١٩٢٢-١٩٤٥): - ولد عام ١٨٨٣ في مدينة فوري، مارس مهنة التدريس في مقتبل عمره، ثم سافر إلى سويسرا وفرنسا، وعاد إلى وطنه لتأدية الخدمة العسكرية، اشتغل في الصحافة، وعارض الحرب التي شنتها بلاده ضد الدولة العثمانية لاحتلال ليبيا، ثم عين محرراً في جريدة التقدم Lavaati الاشتراكية في ميلانو، وأسس الحزب الفاشستي عام ١٩١٩، استولى بواسطة حزبه على السلطة في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٢٢، دخل الحرب العالمية الثانية إلى جانب ألمانيا بعد سقوط فرنسا عام ١٩٤٠، القي القبض عليه وسجن عام ١٩٤٣ بعد أن عزله الملك، وحرر من سجنه بعد شهرين انتمى إلى مجموعة فدائية المانية، ثم اسر وحكم عليه بالإعدام رمياً بالرصاص في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٤٥، بعد أن قاد بلاده إلى حرب مدمرة في غير صالحها ولم تكن راغبة فيها وغير مستعدة لها. للتفاصيل ينظر: هيربرت فشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٤، ص ٦٠٠.

(٤٥) جريدة العراق، بغداد، في ٢٢ أيلول ١٩٣٠؛ جريدة الزمان، بغداد، في ٢١ أيلول، ١٩٣٠.

(٤٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - التمثيل الدبلوماسي لإيطاليا في العراق، رقم الملف ٣١١/٧٨٤، من وزارة الخارجية إلى السكرتير القنصلي لدار الاعتماد، كتاب رقم ٥٢٣، في ١٠ شباط ١٩٣١، و٣٥، ص ٥٣. وذلك لأن تمثيل العراق سياسياً في الخارج، مهمة تكلفت بها بريطانيا استناداً إلى المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٢٢، لكون العراق لازال تحت الانتداب البريطاني. للتفاصيل ينظر: - عبدالرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ١٦-١٨.

(47) Luigi Villari; Op ., p . 218.

(48) IL Documenti Diplomatici Italiani, Telegramma-Espresso , No. 661 1207 ,Di Ministero Estera - Rome -Per Ambasciata d'Italia in Bagdad , in 20l Maggio l 1935 , p.214-215.

(٤٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - وزارة الاقتصاد والمواصلات، رقم الملف ص/١٣/٣، وقائع الاجتماعيين لمدير شركة إنشاء النفط البريطانية في روما، في ١٧ و١٨ حزيران ١٩٣٥، و١٦، ص ٨٤-٨٩.

(٥٠) Pound: هي الجنيه الاسترليني المتداولة في المملكة المتحدة وتقدر العملة مقابل الدولار 1,63 دولار.

(٥١) نوري عبدالحميد خليل، المصدر السابق، ص ٥٧١؛ جريدة البلاد، بغداد، في ١٩ أيلول ١٩٣٥؛ جريدة الاستقلال، بغداد في ٢٢ أيلول ١٩٣٥.

(٥٢) حكمت سامي سليمان، نفط العراق، دمشق، دار اليقظة العربية، ١٩٥٨، ص ١٢٤.

(٥٣) جريدة العراق، العدد ٢١٢٣، بغداد، في ١٤ شباط ١٩٣١.

(٥٤) نوري عبدالحميد خليل، المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(55) Fo. 371115308Le 3993 , From Humphrys to the Colonial Office , in 61811931.

(56) Luigi Villari; Italian Foreign Policy Under Mussolin; p . 139.

(57) Antonio Fassoti; Op Cit . , p . 187 .

(58) Peter Sluglett; Op . Cit . , p . 184.

(٥٩) نوري سعيد (١٨٨٨-١٩٥٨)؛ ولد في بغداد، وأكمل دراسته العالية في مدرسة استانبول الحربية وتخرج فيها سنة ١٩٠٦ ملازماً ثانياً، وهو من طليعة مؤسسي جمعية العهد السرية، وقد هرب إلى مصر بعد اكتشاف سر الجمعية ثم ترك الخدمة في الجيش العثماني قبل بدء الحرب العالمية الأولى، وعند نهاية الحرب أصطحبه الأمير فيصل بن الحسين إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح ثم عاد معه إلى بغداد وتولى وزارة الدفاع ست مرات ثم رئاسة الوزارة لأول مرة سنة ١٩٣٠ وظل حتى مصرعه سنة ١٩٥٨ واحداً من أهم رجالاته النخبة السياسية العراقية . للتفاصيل ينظر؛ عبدالرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى سنة ١٩٣٢، بغداد، ١٩٨٧ .

(٦٠) دينو غراندي، انضم إلى الحزب الفاشستي منذ تأسيسه، وأصبح واحداً من انشط الدعاة للسياسة الاستعمارية الفاشستية . انتخب عضواً في البرلمان الإيطالي للمدة (١٩٢٣-١٩٢٩)، وعمل رئيساً لتحرير صحيفة بوبولو دي إيطاليا الناطقة باسم الحزب الفاشستي، عين وزير للخارجية عام ١٩٢٩، واعفى من منصبه عام ١٩٣٣، ليتفرغ للعمل مسؤولاً للمكتب السياسي في الحزب الفاشستي .

(61) Co. 7301171196329 , Part I , From Major Young to Humphrys , in 31211932

(٦٢) جعفر العسكري (١٨٨٥-١٩٣٦)؛ عسكري وسياسي عراقي ولد في بغداد، ودرس الابتدائية والإعدادية فيها ثم رحل إلى استانبول ليدرس في المدرسة العسكرية، مارس دوراً كبيراً في الثورة العربية وشارك في تحرير أجزاء من بلاد الشام، وهو أول وزير دفاع في أول وزارة عراقية عند تأليف الحكومة المؤقتة عام ١٩٢٠، تولى رئاسة الوزراء مرتين الأولى في تشرين الثاني ١٩٢٣ ولغاية ٢ آب ١٩٢٤ والثانية في ٢١ تشرين الثاني عاد ١٩٢٦ ولغاية كانون الثاني ١٩٢٨، مارس دوراً في تأسيس الجيش العراقي وتطويره، قتل عام ١٩٣٦ على أثر انقلاب بكر صدقي . للتفاصيل ينظر؛ نجدة فتحي صفوت، جعفر العسكري في مذكراته، ط٣، ١٩٨٨ .

(63)Fo. 371116042Le 564 , From Nuri al-Said to Ja,far Pasha; From Ja,far Pasha to Nuri al-Said , in 26111932.

(64)Fo. 371116042Le 568 , Record of a Meeting of a Meeting Held in the Colonial Office , in 31211932 , to Discuss the Draft Convention between the Iraqi; Government and the B. O. D. Co [British Oil Development Co].

(٦٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - وزارة الاقتصاد والمواصلات، رقم الملف ص/٢/٣، من نوري السعيد، إلى وزارة الخارجية العراقية، في ٢٠ شباط ١٩٣٢، ص ١٠-١٤ .

(٦٦) محاضر مجلس النواب، سجل الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٢، الاجتماع الاعتيادي السابع، ص ٢٠٥ .

- (٦٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٧٥٦، المفوضية العراقية في روما، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم ٣/٣ والمؤرخ في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٣، والموجه إلى المفوضية الإيطالية في بغداد، و١، ص ١-٢، كذلك يراجع، د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٧٥٦، المفوضية العراقية في روما، رسالة الملك فيصل الأول المؤرخة في آذار ١٩٣٣ والموجهة إلى ملك إيطاليا فكتور عمانوئيل الثالث، و١١، ص ١٦.
- (٦٨) فؤاد الخياط: يعد من موظفي وزارة الخارجية المتميزين، وهو إداري لم يتمتع بالصفة الدبلوماسية، التي عادة ما كانت تمنح للوزراء المفوضين والقناصل ورؤساء البعثات الدبلوماسية التي عادة ما كانت تمنح للوزراء المفوضين والقناصل ورؤساء البعثات الدبلوماسية فقط صدر الأمر الوزاري بنقله من المفوضية العراقية في طهران إلى المفوضية العراقية في روما، إلا أنه لم يلتحق بوظيفته الجديدة لأسباب إدارية . للتفاصيل ينظر: د.و.ك، ملفات البلاط الملكي - تقارير المفوضية العراقية في روما، رقم الملف ٣١١/٧٥٦، كتاب رقم ٦٦٠، في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٣، و٣، ص ٥ .
- (٦٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٧٥٦، المفوضية العراقية في روما، كتاب المفوضية الإيطالية في بغداد، المرقم ٧، والمؤرخ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٣، والموجه إلى وزارة الخارجية، و٢، ص ٤ .
- (٧٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٤٨٩، قرارات مجلس الوزراء، (بعنوان إعادة تأسيس مفوضية في روما)، القرار رقم ٨، المؤرخ في ٣٠ ايار ١٩٣٣، و١٤، ص ٢٢ .
- (٧١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - التمثيل الدبلوماسي لإيطاليا في العراق، رقم الملف ٣١١/٧٨٤، من وزارة الخارجية، إلى رئاسة الديوان الملكي، كتاب رقم ٧٤١٢، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٢، و٢٧، ص ٤٢ .
- (٧٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - تقارير المفوضية العراقية في روما، رقم الملف ٣١١/٧٥٦، رسالة من الملك فيصل، إلى ملك إيطاليا، بدون رقم، في آذار ١٩٣٣، و١١، ص ١٦ .
- (٧٣) حكمت سامي سليمان، المصدر السابق، ص ١٧-١١٩؛ جريدة الآباء الوطني، بغداد، في ٢٦ آذار ١٩٣٣ .
- (٧٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - تقارير المفوضية العراقية في لندن، رقم الملف ١/١/٢، من المفوضية العراقية في لندن، إلى وزارة الخارجية في بغداد، في ٩ آذار ١٩٣٤، و١٢، ص ٢١ .
- (٧٥) نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق، ص ٢٧٠ .
- (٧٦) المكتب الدولي للصحة العامة World Health Organization: وقعت مجموعة من الدول على الاتفاقية المذكورة في روما وتضمنت إنشاء مقر المكتب الدولي للصحة العامة - في ٩ كانون الأول ١٩٠٧، وأبقت الباب مفتوحا لانضمام دول أخرى إلى الاتفاقية . للتفاصيل ينظر: فؤاد الراوي، المعجم المفهرست للمعاهدات، وزارة التخطيط، خمسة أقسام، ق ٤، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٧ .
- (٧٧) جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد، ١٣٣١، في ١ شباط ١٩٣٤ .
- (٧٨) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٤٨٩، قرارات مجلس الوزراء، (بعنوان معاهدة الصداقة المنوي عقدها بين العراق وإيطاليا)، و٨، ص ٢٠ .
- (٧٩) فؤاد الراوي، المصدر السابق، ص ٥٦-٥٧ .
- (٨٠) للمزيد من التفصيل عن المعاهدة العراقية يراجع: د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٩١٨، المعاهدة العراقية الإيطالية، (بعنوان معاهدة وتحكيم بين العراق وإيطاليا)، رئاسة الديوان الملكي، القرار رقم ٢، من مقررات مجلس

الوزراء المتخذ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٤، و١٢، ص٣٤؛ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٩١٨، المعاهدة العراقية الإيطالية، (بعنوان معاهدة صداقة وتحكيم بين العراق وإيطاليا)، كتاب وزارة الخارجية المرقم س/٢١٧٤، والمؤرخ في ١٢/تشرين الثاني/١٩٣٤، والموجه إلى سكرتارية مجلس الوزراء، (سري)، ص٣٥-٣٦؛ محمد حسين الزبيدي، الملك غازي ومرافقوه، بغداد، ١٩٨٩، ص٩٢-٩٣.

(٨١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - المعاهدة العراقية - الإيطالية، رقم الملف ٣١١/٩١٨، من وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي، الكتاب المرقم ٩٦٤١ والمؤرخ في ٢٤ كانون الأول ١٩٣٤، و٧، ص١٨.

(٨٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٧٥٦ تقارير المفوضية العراقية في روما، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم ١٨٢٧ والمؤرخ في ١٤ آذار ١٩٣٤ والموجه إلى رئاسة الديوان الملكي، و٢٣، ص٣٦.

(83) II Documenti Diplomatici Italiani , Telegramma , Lettera , No. 5511419 , Di MinisteroEsteri - Roma - Per II Ambasciata d, Italia in Bagdad in 14 Marzo 1934 , p . 319-320.

(٨٤) مزاحم الباجه جي (١٨٩١-١٩٨٢): ولد في النعمانية عام ١٨٩٠، تخرج من كلية الحقوق في بغداد سنة ١٩١٣، انضم إلى جمعية المنتدى العربي، والجمعية العربية الفتاة السرية، اصدر جريدة النهضة الاسبوعية عام ١٩١٣، اختير عضوا في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤، ساهم بشكل فعال في تثبيت حق العراق في مفاوضات منح امتياز النفط لشركة النفط التركية عام ١٩٢٥، يعد من الشخصيات السياسية البارزة التي أسهمت في تأسيس الدولة العراقية، انتخب عضوا عن لواء الحلة في أول مجلس نيابي في العراق (١٩٢٥-١٩٢٧)، انضم إلى حزب الشعب بزعامة ياسين الهاشمي، شغل عدة مناصب وزارية، وعمل في السلك الدبلوماسي ممثلا للعراق في كل من لندن وروما وباريس، وممثلا دائما للعراق في عصبة الأمم، عرف بثقافته الواسعة ومواقفه الجريئة وصراحته، واتجاهه القومي طوال حياته السياسية . للتفاصيل ينظر: عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي سيرة سياسية، لندن، منشورات مركز الوثائق والدراسات التاريخية، ١٩٨٩، ص٧-١١.

(٨٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - تقارير المفوضية العراقية في روما، رقم الملف ٣١١/٧٥٦، من وزارة الخارجية، إلى سكرتارية مجلس الوزراء، بدون رقم، في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٤، و١٨، ص٢٧.

(٨٦) مصطفى عبدالقادر النجار وآخرون، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب، البصرة، مطبعة الموانئ العراقية، ١٩٧٤، ص١٦٩-١٧٠.

(٨٧) ترجع مشكلة الحدود بين العراق وايران إلى عدة قرون مضت، فعلى الرغم من وجود العديد من المعاهدات بين الدولة العثمانية وايران لإنهاء هذا الخلاف الحدودي إلا أنَّ ايران كانت تنقض هذه المعاهدات باستمرار وتطالب بامتيازات جديدة، والسبب في ذلك أن جميع المعاهدات قد وضعت على أساس المدن والمناطق الحدودية وليس على أساس خط حدودي ثابت، فضلا عن أنها قد أكدت على مناطق الحدود الشمالية بشيء من التفصيل وأهملت مناطق الحدود الوسطى والجنوبية، ووضعت خطوط حدودية عامة غير محددة او دقيقة يمكن الرجوع إليها . وهي معاهدة زهاب ١٦٣٩، ومعاهدة صلح ١٧٣٩، ومعاهدة صلح كردن ١٧٤٦، ومعاهدة ارض روم الأولى ١٨٢٣، ومعاهدة ارض روم الثانية ١٨٤٧، وبروتوكول الاستانة ١٩١٣، ومحاضر لجنة الحدود لسنة ١٩١٤، للتفاصيل ينظر: جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية، ط٢، بغداد، مطبعة دار السلام، ١٩٧٥، ص٢٠٧.

-
- (٨٨) عدنان الباجه جي، المصدر السابق، ص ١٩٠-١٩٢ .
- (٨٩) عصام الصالح، المصدر السابق، ص ٩١.
- (٩٠) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الثانية والعشرون، بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٣٥، ص ٣١٧-٣١٩؛ جريدة البلاد، بغداد، ٢١ و ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥ .
- (٩١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - المعاهدة العراقية - الإيطالية، رقم الملف ٣١١/٩١٨، من وزارة الخارجية العراقية - شعبة الأمور القنصلية إلى المفوضية الإيطالية في بغداد، كتاب مستعجل رقم ٧٩٩ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٥، و ٥، ص ١٦ .
- (٩٢) جريدة العالم العربي، بغداد، ٢٣ شباط ١٩٣٥ .
- (٩٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي - وزارة الداخلية، رقم الملف ٣٢٢٥٠/٩٦٩٢، من وزارة المالية إلى مديرية السجون في بغداد، كتاب رقم ٢٩٤ في ٤ تموز ١٩٣٥، و ١٣، ص ٧٦ .
- (٩٤) جريد الاستقلال، بغداد، ٢٢ أيلول ١٩٣٥ .
- (٩٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٢٩٠، المخابرات مع الرؤساء والملوك، برقية الملك فكتور عمانوئيل الثالث في ١٠ أيلول ١٩٣٥ والموجه إلى الملك غازي وأجابه الملك غازي على البرقية في ١١ أيلول ١٩٣٥، ص ٢٣ .